

Distr.: General
30 August 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 24 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لقرغيزستان لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية قرغيزستان لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى ترشح جمهورية
قرغيزستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025 في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة
السابعة والسبعين للجمعية العامة، في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تشترّف البعثة الدائمة لجمهورية قرغيزستان لدى
الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيّه التعهدات والالتزامات الطوعية لجمهورية قرغيزستان فيما يتعلق
بمساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية قرغيزستان لدى الأمم المتحدة ممتنةً تعميم هذه المذكرة ومرفقها
باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

210922 200922 22-13546 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 24 آب/أغسطس 2022 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لقرغيزستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

التعهدات والالتزامات الطوعية لجمهورية قرغيزستان وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60

تلتزم جمهورية قرغيزستان بالأهداف والمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتدعم جمهورية قرغيزستان عالمية حقوق الإنسان وانطباقها على جميع الناس بالتساوي وبشكل غير تمييزي وغير انتقائي.

وجمهورية قرغيزستان مقتنعة بأن مجلس حقوق الإنسان هو أحد أهم هيئات الأمم المتحدة، وبأنه منبر عالمي فريد لمناقشة ووضع التوصيات في مجال حقوق الإنسان.

وقد كانت جمهورية قرغيزستان بالفعل عضوا في مجلس حقوق الإنسان مرتين، في الفترة 2009-2012 والفترة 2016-2018، وهي تعترف، استنادا إلى خبرتها السابقة، الاستمرار في المساهمة في عمل هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة الشديدة الأهمية والمكلفة بعمل مطلوب بشدة حاليا. ومن هذا المنطلق، تقدمت جمهورية قرغيزستان للترشح لعضوية المجلس للفترة 2023-2025.

إنجازات جمهورية قرغيزستان في ميدان حقوق الإنسان

إن عملية تكوين شكل من أشكال الحكم الديمقراطي القوي، وهي العملية المنطوية تحديدا على بناء سيادة القانون، ومواءمة التشريعات الوطنية مع قواعد القانون الدولي المنطبقة، وإجراء إصلاح جذري للنظام القضائي ونظام إنفاذ القانون، هي عملية مستمرة برمتها في التطور الدينامي في جمهورية قرغيزستان.

وسيرا في هذا الاتجاه، تجري منذ عام 2021 عملية حصر واسعة النطاق لتشريعات البلد، ويجري الاضطلاع بعمل ممنهج لإضفاء الطابع الإنساني على التشريعات الجنائية. ويجري حاليا تنفيذ التدابير التالية: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لجمهورية قرغيزستان للفترة 2018-2040؛ واستراتيجية الدولة لمكافحة الفساد وإزالة مسبباته للفترة 2021-2024؛ وبرنامج الدولة المحدد الهدف والرامي إلى تطوير النظام القضائي لجمهورية قرغيزستان للفترة 2019-2022؛ واستراتيجية تطوير نظام المؤسسات الإصلاحية (العقابية) في جمهورية قرغيزستان للفترة 2018-2023؛ وخطة العمل الرامية إلى تحسين نوعية حياة المواطنين كبار السن في جمهورية قرغيزستان للفترة 2019-2025؛ وبرنامج حكومة جمهورية قرغيزستان لدعم الأسرة وحماية الطفل للفترة 2018-2028؛ وبرنامج التنمية الوطنية لجمهورية قرغيزستان الممتد حتى عام 2026.

في الفترة 2019-2021، جرى تنفيذ خطة عمل حقوق الإنسان بنشاط. وفي الوقت الحالي، تمر خطة العمل الجديدة للفترة 2022-2024 بالمرحلة الأخيرة من عملية إقرارها، وهي الخطة التي وضعت استنادا إلى توصيات الجولة الثالثة من عملية الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وإلى الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في جمهورية قرغيزستان حتى عام 2030.

وعلاوة على ذلك، تحققت إنجازات هامة في إطار عملية إصلاح القانون الانتخابي والعملية الانتخابية لجمهورية قيرغيزستان وإضفاء الطابع الديمقراطي عليهما. وقد تحققت أهداف إضفاء الموثوقية والشفافية والتنافسية على الانتخابات في إطار الإصلاح الناجح للنظام الانتخابي. وقد تهيأت الظروف لضمان الأعمال الكامل للحقوق السياسية للمواطنين أثناء الانتخابات، وذلك للمرشحين والناخبين على السواء.

وسيستمر هذا العمل من منطلق أن توفير انتخابات ديمقراطية حرة أمر حيوي لتحقيق أهم المعايير الدولية للديمقراطية وأهم الالتزامات الدستورية، ألا وهو مبدأ السيادة الشعبية والمشاركة المدنية.

وستتخذ تدابير أخرى لزيادة شمول العملية الانتخابية عن طريق تحسين الظروف المؤاتية للأعمال الكامل لحق المواطنين الإيجابي والسلبي في التصويت، بمن في ذلك النساء والشباب والأقليات الإثنية والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرون داخليا وخارجيا.

وجمهورية قيرغيزستان اليوم طرف في ثمان من معاهدات الأمم المتحدة العالمية الرئيسية التسع لحقوق الإنسان (الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وهي قد قنّمت أكثر من 28 تقريبا وطنيا إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات منذ عام 1992. واجتاز البلد في كانون الثاني/يناير 2020 الجولة الثالثة من عملياته الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل، وقام في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه بتوجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة. وفي المجموع، تمت خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2022 زيارة جمهورية قيرغيزستان في زيارات قطرية من قبل 12 من المكلفين بولايات خاصة. واعترفت جمهورية قيرغيزستان رسميا أيضا بما يتمتع به كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من اختصاص بقبول البلاغات الفردية للنظر فيها.

وبما أن التعاون هو أحد أنجع الآليات لتعزيز قضايا حقوق الإنسان في البلد، فإن جمهورية قيرغيزستان ما فتئت تعمل على تهيئة الظروف اللازمة لإقامة منبر فعال لإقامة الحوار والتعاون على نحو متكافئ. وفي هذا الإطار، يوجد في البلد أكثر من 6 000 منظمة غير حكومية، ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، ومؤسسة أمين المظالم، ومفوض حقوق الطفل في جمهورية قيرغيزستان، ومجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة التابع لمجلس وزراء جمهورية قيرغيزستان، والمجلس الوطني للمرأة وتطوير الشؤون الجنسانية التابع لمجلس وزراء جمهورية قيرغيزستان، والمركز الوطني لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

في عام 2013، أنشئ المجلس التنسيقي لحقوق الإنسان تحت مظلة مجلس وزراء جمهورية قيرغيزستان، ليرصد أنشطة هيئات الدولة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

الخطوات الإضافية التي تتخذها جمهورية قيرغيزستان فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان:

بذُل كل جهد ممكن لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن كفالة سيادة القانون والديمقراطية، على الصعيدين الوطني والدولي.

المشاركة بنشاط في العمل المكرّس لتعزيز دور المجلس في تحسين التعاون الدولي وتحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

دَعُم أعمال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة تحت مظلة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فضلا عن ولاياتها ومسؤولياتها.

دعم عالمية آلية الاستعراض الدوري الشامل وتقديم مساهمة بناءة في عملية الاستعراض.

تعزيز حقوق النساء والأطفال والعمال المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الدولي.

المساهمة في التعاون والحوار الدوليين ضمن إطار مجلس حقوق الإنسان من خلال النهوض بجهود مكافحة التمييز وكرهية الأجانب والتعصب.

مواصلة دعم مفوض(ة) الأمم المتحدة السامية(ة) لحقوق الإنسان في الوفاء بولايته(ا).

وتعتزم جمهورية قيرغيزستان أيضا القيام بما يلي:

توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والدخول في حوار بناء بهدف تحسين نظام حماية حقوق الإنسان في البلد.

مواصلة التعاون مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، وضمان تقديم التقارير الدورية الوطنية في مواعيدها المقررة ومن ثم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض.

تعزيز وبناء إمكانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقدراتها لتتمكّن من الاضطلاع بولاياتها بفعالية واستقلالية، مع تزويدها بالموارد المالية والبشرية الكافية، وفقا لمبادئ باريس.

تعزيز ولاية واستقلالية مكتب أمين المظالم وفقا لمبادئ باريس.

كفالة تأدية المجلس التنسيقي لحقوق الإنسان التابع لمجلس وزراء جمهورية قيرغيزستان وظائفه بفعالية.

مواصلة تعزيز قدرات المجتمع المدني والعمل في شراكة مع منظمات المجتمع المدني لوضع السياسات الوطنية.

مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير مكافحة الفساد بما يتماشى مع الحملة الدولية لتعزيز الحكم الرشيد.

مواصلة الاضطلاع بعمل نشط ومتسق لمواءمة التشريعات الوطنية لجمهورية قيرغيزستان في مجال تسجيل المواليد مع المعايير الدولية بحيث يُضمن تسجيل كل طفل يولد في إقليم جمهورية قيرغيزستان.

الاستمرار، بالتعاون مع المنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني، في الاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي بحقوق الإنسان لدى عموم السكان من خلال الحملات الإعلامية، فضلا عن توفير التدريب في هذا المجال لمسؤولي إنفاذ القوانين والقضاء.

تعزيز احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الشرائح السكانية الأضعف.

تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، بما في ذلك من خلال تنفيذ برنامج التنمية في مجال العمالة والحماية الاجتماعية للسكان.

تنفيذ برنامج مراعاة ذوي الاحتياجات على مستوى البلد بأسره لمعالجة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الأقل قدرة على التنقل في جمهورية قيرغيزستان.

مواصلة إيلاء الاهتمام الواجب للمنظورات الجنسانية في جميع مجالات السياسة العامة، استنادا إلى مفهوم المساواة بين الجنسين المكرس دستوريا.

مواصلة تهيئة الظروف لإعمال الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للنساء والفتيات، بما في ذلك إنشاء نظام للتربية الوظيفية، وزيادة إمكانات لجوء المرأة إلى القضاء، ودعم القيادة السياسية للمرأة على جميع المستويات، فضلا عن الانتخابات والحكومة.

مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين رفاه الأطفال، بما في ذلك دعم الأسرة وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف، فضلا عن زيادة فرص حصول الأطفال، ولا سيما الأطفال ذوي الإعاقة والمنتمون إلى الأقليات الإثنية والأطفال الذين يعيشون في أوضاع معيشية صعبة، على تعليم جيد النوعية ومتعدد اللغات وشامل للجميع.